

«الإصلاح النقدي» بالمغرب

في القرن التاسع عشر

قراءة للموضوع من خلال تحاليل مختبرية لقطع نقدية، فضية ونحاسية

الموساوي العجلوي

كلية الآداب — مراكش

يمثل القرن التاسع عشر إحدى الثنايا الأساسية في التاريخ المغربي. ولا اعتبارات شتى، تشكل دراسته أهمية خاصة لدى الباحثين. ويعتبر موضوع الإصلاح النقدي من ضمن المواضيع التي بدأت تأخذ بالاهتمام، لما يمكن أن يبرزه من قضايا أساسية مرتبطة بالتاريخ الداخلي للمغرب أو في علاقاته مع القوى الاستعمارية الأوربية، ولا يمكن معالجة موضوع الإصلاح النقدي إلا في إطار علم النّميات. ولاستيفاء شروط ذلك، يجب مراعاة عدد من المعايير — خصوصاً على مستوى أدوات التحليل — للخروج بقراءة متكاملة حول موضوع لا يجادل أحد في أهميته التاريخية والاقتصادية والسياسية.

التساؤل الذي يشكل منطلق قراءتنا نظرحه كالتالي :

هل عرف المغرب حقاً إصلاحاً نقدياً في نهاية القرن التاسع عشر ؟ سنحاول من خلال هذه المقالة التعرض لهذا السؤال انطلاقاً من بعض التحاليل المختبرية لقطع نقدية، فضية ونحاسية سكت قبل وبعد 1881، تاريخ بداية «الإصلاح النقدي». وحتى يمكن وضع تأويلنا لنتائج التحاليل المختبرية داخل الكتابات القليلة والجيدة حول الموضوع، سنتطرق إلى التفاسير التي تمحورت حول موضوع «الإصلاح النقدي»، لنقدم بعد ذلك نتائج التحاليل المختبرية التي أجريناها ولنخلص في الأخير إلى تقديم قراءتنا للموضوع.

لا نهدف من وراء هذه القراءة إلى إيجاد «الجواب» لموضوع الإصلاح النقدي، بل إلى تقديم عناصر جديدة، نتمنى أن تساهم في توسيع دائرة التساؤلات، التي تبقى محطة أساسية — في الظروف الحالية — لضبط أجوبة علمية لقضايا أثرت في مسار مجتمعنا المعاصر.

I — موضوع الإصلاح النقدي من خلال ثلاثة تفاسير

سنتعرض لثلاثة تفاسير صيغت حول موضوع الإصلاح النقدي : الأول لجرمان عياش، صدر في مقالة سنة 1958⁽¹⁾ ؛ والثاني لدانييل أوسطاش (1984)⁽²⁾ ؛ والتفسير الثالث لعمر أفا المقدم في كتابه حول مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (1988)⁽³⁾.

— حاول جرمان عياش أن يحدد في مقالته أسباب الأزمة المالية التي عرفها المغرب بعد 1860 من جراء إفراغ الخزانة المغربية من الرصيد النقدي نتيجة الغرامات المفروضة على المغرب إثر هزيمته أمام الإسبان بتطوان. ويتحدث جرمان عياش عن «نزيف خطير» أصاب الخزانة المغربية طوال ربع قرن، ويؤكد أن هذه الأزمة المالية شكلت الحدث الأساسي في التاريخ المغربي المعاصر، ويشرح جرمان عياش المسلسل الذي دخله المغرب من خلال طرق تأدية الغرامات والقروض وربط ذلك بالموارد المالية المغربية (الضرائب الفلاحية وضرائب الموائج) ويعطي أرقاما ومعلومات متعلقة بهذه المداخل، خصوصا ما حصل عليه من سجل بليميني..

وانطلاقا من تأويل لمعلومات نصية — على الخصوص سجل بليميني وكتاب «الاستقصا» — يلجأ جرمان عياش إلى إصدار حكم مفاده أن المغرب عرف خلال

(1) Germain Ayache (1979), *aspects de la crise financière au Maroc après l'expédition espagnole de 1860*, Rabat, pp. 96-138.

تم نشر هذا المقال لأول مرة سنة 1958 وأعيد نشره.

(2) Daniel Eustache (1984), *Corpus des monnaies alawites*, 3 tomes, Rabat.

(3) عمر أفا (1988)، مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس 1822 — 1906)، منشورات كلية الآداب، أكادير، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 1، 1988.

القرن التاسع عشر انهياراً نقدياً، ويتساءل عن أسباب انهيار قيمة النقود وارتباط ذلك بستينيات القرن التاسع عشر، كما يحاول معالجة السك النقدي الذهبي والفضي، ويخلص إلى أنه مباشرة بعد 1860 اختفت العملة الذهبية. وي طرح عياش السؤال حول السبب الذي جعل النقد الفضي المغربي ينهار أمام العملات الأجنبية ؛ إلا أنه يحدّد النقاش في انخفاض قيمة العملة المغربية، ثم ينتقل إلى مناقشة دور النقود النحاسية في الأزمة النقدية التي عرفها المغرب في القرن التاسع عشر ويقول بأن النظام النقدي المغربي تحول إلى ثنائية مبنية على الفضة والنحاس، ويعتقد أن «البرونز» كان مادة ذات قيمة لندرته، وأقام كل احتمالات انطلاقاً من السيولة النقدية بين أوروبا والمغرب ليصل إلى فكرة مفادها أن انخفاض قيمة العملة المغربية يمكن قراءته من خلال عاملين :

- 1) التضخم النقدي البرونزي ابتداء من 1864 على الخصوص.
- 2) الأسعار.

وفي هذا الإطار التاريخي الاقتصادي يضع جرمان عياش الإصلاح النقدي لسيد محمد بن عبد الرحمان (1869) الذي حاول فيه رفع القيمة النقدية الفضية إلى ما كانت عليه في عهد سيدي محمد بن عبد الله (1766)، وي طرح تساؤلات مهمة حول الإصلاح النقدي (1869) ؛ إلا أنه يربط هذه التساؤلات بهزيمة المغرب أمام الإسبان بتطوان وينتهي إلى إصلاح مولاي الحسن (1881) الذي أدى في نظره إلى بروز نقود لها قيمة، ويعتقد أن هذا الإصلاح لن يكتب له النجاح نظراً للوضعية المالية المزرية التي عرفها المغرب آنذاك.

ويمكن تلخيص تفسير جرمان عياش في كون الأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية التي عرفها المغرب مرتبطة بهزيمة تطوان.

— وتعرض دانييل أوسطاش في كتابه «*corpus des monnaies alawites*» «للأزمة المالية» التي عرفها المغرب في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان (1859—1873م / 1276—1290هـ)، وتطرق للغرامات المالية التي أداها المغرب لإسبانيا، وأكد أوسطاش اختفاء النقود الذهبية عملياً من التداول في بداية عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان وأشار إلى نقطة مهمة وهي أن هذه النقود حولت إلى كتلة معدنية عن طريق الاكتناز *thésaurisation* كما بين كيف أن

الخزن ساهم — في هذا السياق — في تعقيدات الأداء النقدي، لكونه لم يقبل بغير النقود الفضية في حين أنه كان يعرف بالنقود النحاسية، ويخبرنا أوسطاش بعثوره على وثائق إسبانية تتمحور حول المقادير وقيم النقود المغربية المؤداة على شكل غرامات مالية إلى إسبانيا في عملية الدفع الأولى في شهر يوليوز 1860، وهذه الوثائق تحدد المقادير الذهبية والفضية (نقود) التي سلمت من الخزينة المركزية إلى La Casa de la Moneda بمدير لصرها، مع بيانات مهمة عن القيمة المعدنية للمقادير الذهبية والفضية التي دفعها المغرب لإسبانيا.

وفي عهد مولاي الحسن (1873-1894م / 1290-1311هـ) يؤكد أوسطاش على ظاهرة عالمية ارتبطت بانخفاض قيمة الفضة ابتداء من 1873 ويعزو ذلك إلى اكتشاف مناجم الفضة «بنفادا» (1871-1875) ويقول بأن المغرب تأثر بهذه الظاهرة على الخصوص ابتداء من 1876، ويلاحظ أنه ما بين 1878 و1884 عرفت هذه المرحلة خروج النقود الجيدة من المغرب.

ويتحدث أوسطاش عن الخسارات النقدية التي عرفها المغرب ويربطها — بشكل غير مباشر — بتأثيرات أزمة 1860. ويعطي معلومات مهمة حول «الإصلاح النقدي» الذي عرفه المغرب سنة 1881 وحول الاتفاقيات الأولى المبرمة مع نقابة رجال الأبنك الفرنسية التي كان يمثلها آنذاك Demachy وSeillière بالاشتراك مع Allard.

— ويمكن تلخيص تفسير أوسطاش بكون أن النقد المغربي الفضي الذي كان يشكل القاعدة الأساسية تأثر بفعل عوامل خارجية، وأن الظرفية النقدية العالمية لم تكن مواتية للإصلاح ويعتقد بأن انخفاض القيمة النقدية بلغ 90% خلال ثلاثين سنة — 1844-1873 — وأن النقود المضروبة سنة 1881 غداة الإصلاح النقدي تعتبر سليمة وما أصابها لا يعود إلى النقود بذاتها بل إلى الظروف الخارجية.

— التفسير الثالث قدمه عمر أفا في كتابه مسألة النقود في تاريخ المغرب⁽⁴⁾.

(4) تعرضنا لمناقشة كتاب عمر أفا في مقالة نشرت بمجريدة الاتحاد الاشتراكي، انظر «الملحق الثقافي»، عدد 240 بتاريخ 21 غشت 1988 وعدد 241 بتاريخ 28 غشت 1988.

ويمكن اعتبار هذا التفسير تنمة لما ورد عند جرمان عياش. ينطلق أفا منذ البداية من فكرة أن اختلال الاقتصاد المغربي في القرن التاسع عشر منبعه تزايد التجارة مع أوروبا، وأن الأزمة النقدية كانت حتمية نظرا لكثافة المبادلات الداخلية والخارجية ما بين 1844 وأواخر القرن التاسع عشر؛ ويرجع أسباب هذه الأزمة النقدية إلى عوامل التمويل المعدي وتكاثر القطع النقدية الأجنبية بالمغرب وهيمنتها في التبادل التجاري.

وعن الإصلاح النقدي وضرب النقود بأوروبا يحدد أفا الأسباب الداخلية لانحيار العملة المغربية ويصيغها في مجمل عوامل يربطها بالظرفية العامة التي عرفتها البلاد اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأن سبب لجوء المخزن إلى ضرب النقود بأوروبا يعود إلى طغيان القطع النقدية الأجنبية بالمغرب وإلى ظهور النقود النحاسية وتأخر الصناعة النقدية.

ويعيد عمر أفا التفاسير التي قدمت بشأن الأزمة المالية التي عرفها المغرب بعد 1860، وأن عجز دور السكة والنقص في التمويل المعدي وارتفاع المبادلات كان وراء انهيار النظام النقدي المغربي. وقد أخذ أفا برأي عياش فيما يخص الأحكام الصادرة على النقود النحاسية. كما تطرق كثيرا إلى حركة الصرف اعتمادا فقط على أوزان القطع النقدية وربط هذه الحركة بالمعطيات الداخلية، واعتقد أفا بأن النقود المضروبة بأوروبا يمكن أن تشكل مرجعا لضبط أوزان القطع التي سكّت بالمغرب. وعلى غرار جرمان عياش يقول بأن النقود المضروبة بالخارج يمكن اعتبارها مقياسا لدراسة قيمة النقود المغربية قبل «إصلاح 1881» انطلاقا من سلامة الإصلاح وأن الديون والغرامات كانت وراء تدهور العملة المغربية ويحدد الانحيار النقدي في ثلاثة مستويات: التقني، وربطه بمحدودية الرصيد المعدي ونضوب مصادره وقصور كفاءة تصنيع النقود، والمستوى الكمي الذي ربطه بالتذبذب، ثم المستوى الثالث الذي حدده في ارتباط العملة المغربية بالنظام النقدي التقليدي. وينتهي إلى القول بأن العملة المغربية كانت ضعيفة، بدليل أنها لو كانت قوية لتجاوزت آثار غرامة حرب تطوان.

II — نتائج التحليل المختبري

يتعلق الأمر بمجموعتين من التحاليل : الأولى تمت على 11 قطعة، والثانية على 7 قطع.

بالنسبة للمجموعة الأولى، أخضعت القطع لتحليل مختبري بطريقة تسمى *Méthode d'analyse par fluorescence X*⁽⁵⁾، وهي طريقة تعطي فقط نتائج المكونات بنسب عامة (Analyse qualitative) :

(1) قطعة نحاسية : فلس سك سنة 1855/1272 في عهد مولاي عبد الرحمان بن هشام.

(2) قطعة فضية : نصف درهم سك سنة 1882/1299 بباريز في عهد الحسن الأول.

(3) قطعة نحاسية : فلس سك سنة 1853/1270، في عهد مولاي عبد الرحمان بن هشام.

(4) قطعة نحاسية : فلس سك سنة 1861/1278، في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان.

(5) قطعة نحاسية : فلس سك سنة 1640/1050 ؟⁽⁶⁾.

(6) قطعة نحاسية : فلس سك سنة 1839/1255 في عهد مولاي عبد الرحمان بن هشام.

(7) قطعة نحاسية : فلس سك سنة 1786/1200 سك في عهد سيدي محمد بن عبد الله.

(8) قطعة نحاسية : فلس ضرب سنة 1834 / 1250 برباط الفتح في عهد مولاي عبد الرحمان بن هشام.

(5) أنجزت هذه التحاليل بمختبرات وزارة الطاقة والمعادن سنة 1985 في إطار تهييء أطروحة حول تاريخ المناجم والتعدين بالمغرب. وانصب اهتمامنا فقط على تحليل مكونات القطع وتركنا جانبا الدراسة الجمالية.

(6) لم نستطع قراءة سنة ضرب هذا الفلس بشكل واضح.

- (9) قطعة نحاسية : فلس ضرب سنة 1021 / 1612.
- (10) قطعة فضية : درهم ضرب سنة 1188 / 1777 في عهد سيدي محمد ابن عبد الله.
- قطعة نحاسية : فلس سك بفاس سنة 1287 / 1870 في عهد سيدي محمد بن عبد الرحمان.
- المجموعة الثانية تتعلق ببعض القطع النقدية الفضية والنحاسية التي ضربت في العهد العلوي :

- (1) قطعة فضية : «درهم» سك بمراكش سنة 1114 / 1702.
- (2) قطعة فضية : درهم سك بمراكش سنة 1181 / 1767.
- (3) قطعة فضية : درهم سك بمراكش سنة 1254 / 1838.
- (4) قطعة فضية : درهم سك بفاس سنة 1285 / 1868.
- (5) قطعة نحاسية : فلس سك سنة 1271 / 1854.
- (6) قطعة نحاسية : فلس سك بتطوان سنة 1272 / 1855.
- (7) قطعة نحاسية : فلس سك بفاس سنة 1288 / 1871.
- تم تحليل هذه القطعة بطريقة :

L'analyse quantitative en microscopie électronique à balayage⁽⁷⁾.

(7) L'analyse quantitative en microscopie électronique à balayage consiste à déterminer la concentration massique des constituants d'un point déterminé d'un échantillon.

تمت هذه التحليلات بمركز الأبحاث المتعدد الاختصاصات للأركيلوجيا التحليلية —
بورديو — فرنسا — 1991.

C.R.I.A.A. Université de Bordeaux III — France.

جدول للقطع الفضية والنحاسية المختبرة

رقم القطعة	نوعها	سنة السك	مكان السك
01	فلس نحاسي	1855 / 1272	؟
02	نصف درهم	1882 / 1299	باريز
03	فلس نحاسي	1853 / 1270	؟
04	فلس نحاسي	1861 / 1278	؟
05	فلس نحاسي	1640 / 1050 ؟	؟
06	فلس نحاسي	1839 / 1255	؟
07	فلس نحاسي	1786 / 1200	؟
08	فلس نحاسي	1834 / 1250	رباط الفتح
09	فلس نحاسي	1612 / 1021	؟
10	درهم	1777 / 1188	؟
11	فلس نحاسي	1870 / 1287	فاس
المجموعة I			
01	«درهم»	1702 / 1114	مراكش
02	درهم	1767 / 1181	مراكش
03	درهم	1838 / 1254	مراكش
04	درهم	1868 / 1285	فاس
05	فلس نحاسي	1854 / 1271	؟
06	فلس نحاسي	1855 / 1272	تطوان
07	فلس نحاسي	1871 / 1288	تطوان
المجموعة II			

بالنسبة للمجموعة الأولى، أظهرت التحاليل المعطيات التالية :

— القطعة الأولى (فلس نحاسي 1855/1272) : يشكل النحاس (Cu) والرصاص (Pb) والزنك (Zn) العناصر الأساسية، بينما يمثل الحديد (Fe) والقصدير (Sn) والزرنيخ (As) نسباً صغيرة، وتم العثور على النيكل (Ni) والسترونسيوم (Sr) كشوائب (Traces).

— القطعة الثانية (نصف درهم ضرب بياريز غداة الإعلان عن «الإصلاح النقدي»). وتشكل بنسب كبيرة من العناصر التالية : الفضة (Ag) والرصاص والنحاس والقصدير، ومن عنصرين ضعيفين هما الحديد والزنك ومن النيكل والزرنيخ كشوائب.

— القطعة الثالثة (فلس نحاسي 1853/1270). وتتكون بنسب كبيرة من النحاس والرصاص والزنك، وبنسب ضعيفة من الحديد والزرنيخ ومن النيكل والكوبالت (Co) والسترونسيوم كشوائب.

— القطعة الرابعة (فلس نحاسي 1861/1278). وتتكون بنسب كبيرة من النحاس والرصاص والزنك، وبنسب ضعيفة من الحديد والقصدير والزرنيخ، وكشوائب عثر على النيكل والكوبالت والسترونسيوم.

— القطعة الخامسة. وتشكل من النحاس والرصاص والحديد والزرنيخ كعناصر أساسية، بينما يمثل الزنك والنيكل والكوبالت بنسب ضعيفة ؛ وعثر على الفضة والسترونسيوم كشوائب.

— القطعة السادسة (فلس نحاسي 1839/1255). وتتكون من النحاس والرصاص والزنك كعناصر أساسية ويوجد الحديد والقصدير والزرنيخ بنسب ضعيفة، والنيكل والسترونسيوم كشوائب.

— القطعة السابعة (فلس نحاسي 1786/1200). وتتكون من العناصر الأساسية التالية : النحاس والرصاص والزنك ؛ ومن الحديد والزرنيخ كعناصر ضعيفة ؛ والكوبالت والنيكل والسترونسيوم كشوائب.

— القطعة الثامنة (فلس نحاسي 1834/1250) وتشكل من العناصر الأساسية التالية : النحاس والرصاص والزنك والحديد، ومن القصدير والزرنيخ كعناصر ضعيفة، ومن النيكل والسترونسيوم كشوائب.

— القطعة التاسعة (فلس نحاسي 1612/1021). وتتكون من النحاس والرصاص والزنك والحديد كعناصر أساسية، ومن القصدير والزرنيخ كعناصر ضعيفة، ومن النيكل والكوبالت والسترونسيوم كشوائب.

— القطعة العاشرة (درهم فضي 1774/1188). وتتكون من عنصر أساسي

واحد : الفضة، ومن النحاس والحديد والزنك بنسب ضعيفة، ومن الرصاص كشائب.

— القطعة الحادية عشرة (فلس نحاسي 1870/1287). وتتكون من ثلاثة عناصر أساسية : النحاس والزنك والرصاص ؛ ومن الحديد والقصدير والزرنيخ كعناصر ضعيفة ؛ والسترونيوم كشائب.

انطلاقاً من التحليل المختبري لمكونات القطع النقدية، يمكن إثبات الملاحظات التالية :

— إن القطع رقم 1 و6 و11 تحمل نفس المكونات ونفس نسب تركيز العناصر الكيميائية في هذه القطع النقدية بالنسبة للعناصر ذات التركيز العالي والضعيف والشوائب. وتتكون هذه القطع من النحاس والرصاص والزنك كعناصر أساسية ؛ ومن الحديد والقصدير والزرنيخ كعناصر ذات تركيز ضعيف ؛ ومن النيكل والسترونيوم كشوائب.

— القطعتان رقم 3 و8 تتشكلان من ثلاثة عناصر ذات تركيز عال، وهي النحاس والرصاص والزنك ؛ ومن عنصرين ضعيفين : الحديد والزرنيخ ؛ ومن ثلاثة شوائب : الكوبالت والنيكل والسترونيوم.

— نلاحظ أن القطع 1 و3 و6 و7 و11 لها نفس المكونات ذات النسبة العالية.

— القطع 3 و4 و7 متشابهة في مكونات العناصر الضعيفة والشوائب.

— نجد الحديد كمكون أساسي بالنسبة للقطعتين 8 و9.

— القطعة النقدية رقم 5 تحمل خصائص متميزة حيث نجد عنصر الحديد حاضراً بنسبة تركيز عالية إلى جانب كل من النحاس والرصاص والزرنيخ، بينما انتقل عنصر الزنك الذي ألفنا وجوده ضمن العناصر الأساسية إلى عنصر ضعيف. ونجد أيضاً وبصفة استثنائية عنصر الفضة كشائب.

— فيما يتعلق بالقطعتين الفضييتين (رقم 2 و 10)، يعطينا التحليل المختبري معلومات مهمة ؛ فالقطعة رقم 2 والتي سكّت بباريز سنة 1299 / 1882 تتكون بنسب كبيرة من العناصر التالية : الفضة والرصاص والنحاس والقصدير، أي أنها ليست قطعة فضية خالصة. على العكس من ذلك، نجد

القطعة رقم 10 والتي سكت في عهد سيدي محمد بن عبد الله سنة 1188 / 1774 تتكون فقط من الفضة كعنصر كيميائي أساسي ؛ ومن ثلاثة عناصر بنسب ضعيفة : النحاس والحديد والزنك ؛ ومن الرصاص كشائب. بالنسبة للمجموعة الثانية تعطينا التحاليل المختبرية معلومات تؤكد الاستنتاجات الحاصلة من تأويل معطيات تحاليل المجموعة الأولى.

— قطعة فضية (رقم 1) : «درهم» سك بمراكش سنة 1114 / 1702، أعطت التحاليل المختبرية، في نقطتين من سطح القطعة، النتائج التالية :

* تحليل
= PM 23
page 1

(Ag) الفضة = 96,194 %

(Cu) النحاس = 3,806 %

(انظر الرسم 1 - PM 23)

* تحليل
= PM 25
page 2

(Ag) الفضة : 98,069 %

(Cu) النحاس : 1,274 %

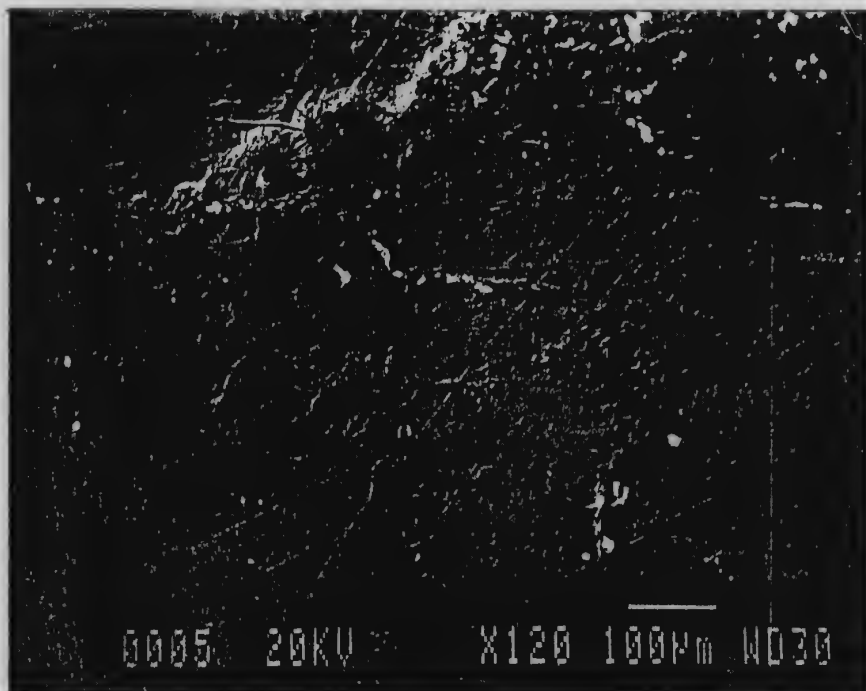
(Fe) الحديد : 0,657 %

(انظر الرسم 2 - PM 25)

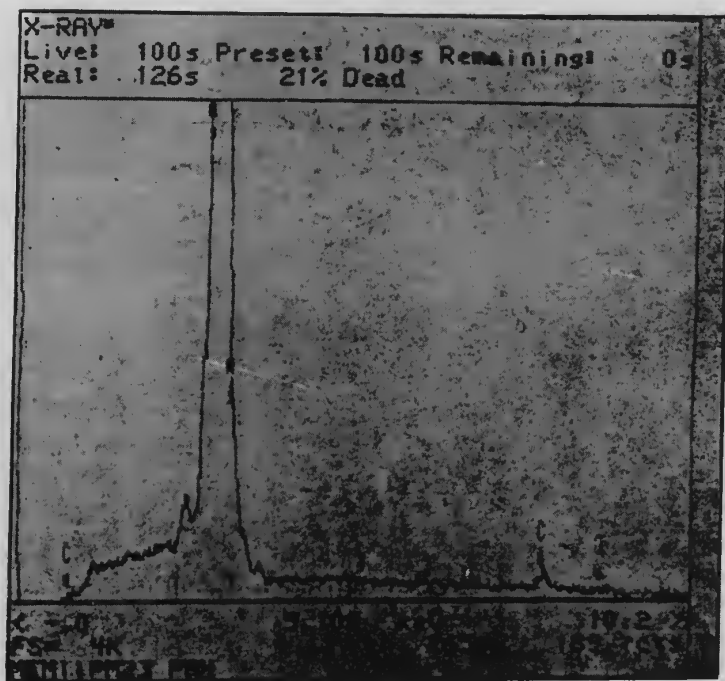
كما أظهرت الصور الميكروسكوبية الإلكترونية معطيات لسطح هذه القطعة (انظر الصور رقم 1 و 2 و 3).

— قطعة فضية (رقم 2) = درهم سك بمراكش سنة 1181 / 1767 أظهرت نتائج التحليلات أن نسبة تركيز الفضة في هذه القطعة تفوق 90% (8) (انظر الرسمين رقم 3 و 4 : PM 10, PM 11).

(8) لأسباب مرتبطة بتقنيات استعمال المجهر الإلكتروني ، احتفظنا فقط بالنسب العامة الخاصة بالعنصر الكيميائي الأساسي (الفضة).



درهم ضرب سنة 1702/1114 — 1703 عهد مولاي إسماعيل
صورة رقم 1



تحليل درهم ضرب بمراكش سنة 1702/1114 — 1703 (رقم 1)
رسم 2 — PM 23

— قطعة فضية (رقم 3) = درهم ضرب بمراكش سنة 1254 / 1838 أعطت التحاليل في نقطتين من سطح القطعة النقدية، النسب التالية :

التحليل الأول : PM 2
plage 1 (انظر الرسم 5)

(Ag) الفضة = 95,458 %

(Cu) النحاس = 4,378 %

(Mg) المنغزيوم = 0,155 %

(Cl) الكلور = 0,008 %

* التحليل الثاني : PM 4
plage 3 (انظر الرسم 6)

(Ag) الفضة = 95,864 %

(Cu) النحاس = 3,480 %

(S) الكبريت = 0,223 %

(W) الطونكستين = 0,432 %

— قطعة فضية (رقم 4) : درهم سك بفاس سنة 1285 / 1868. بالنسبة للتحليل الأول (PM 12) أظهرت النتائج نسبة تركيز عالية للفضة⁽⁹⁾ (انظر الرسم 7 PM 12).

أما التحليل الثاني (PM 14)، فقد أعطى النتائج التالية :

(Ag) الفضة = 95,459 %

(Cu) النحاس = 4,359 %

(Mg) المنغزيوم = 0,182 %

(انظر الرسم 8 — PM 14)

(9) لنفس الأسباب المذكورة في الإحالة رقم 8، احتفظنا فقط بالنسب العامة للمكونات الكيميائية الأساسية الموجودة في القطعة.

— قطعة نحاسية (رقم 5) = فلس سك سنة 1271 / 1854

* تحليل PM 26 :

(Cu) النحاس = %88,625

(Ag) الزرنيخ = %6,191

(Sn) القصدير = %3,595

(Zn) الزنك = %1,450

(Fe) الحديد = %0,199

(انظر الرسم 9 — PM 26)

— قطعة نحاسية (رقم 6) : فلس سك بتطوان سنة 1272 / 1855

* تحليل PM 27 :

(Cu) النحاس = %71,713

(Pb) الرصاص = %21,325

(As) الزرنيخ = %3,802

(Sn) القصدير = %1,568

(Zn) الزنك = %1,317

(Fe) الحديد = %0,212

(انظر الرسم 10 — PM 27)

— قطعة نحاسية (رقم 7) = فلس سك بفاس سنة 1288 / 1871

* تحليل PM 15 كشف عن المكونات التالية :

(Cu) النحاس = %78,979

(Sn) القصدير = %4,087

(Pb) الرصاص = %10,799

(As) الزرنيخ = %3,660

(Cl) الكلور = %1,392

(Zn) الزنك = %1,083

أثبتت التحاليل المختبرية للمجموعة الثانية أن كل القطع النقدية الفضية التي سكنت في العهد العلوي. وقبل «إصلاح 1881» تحتوي على عنصر واحد رئيسي والمتمثل في الفضة؛ إذ تفوق نسبة تركيز هذا العنصر 90% وتصل إلى 98%. كما تتراوح نسبة النحاس في تكوين هذه القطع ما بين 1,274% و 4,378%. ووجود النحاس بهذه النسبة يمكن اعتباره طبيعياً لإعطاء الصلابة الكافية للقطع الفضية⁽¹⁰⁾. وهذه النتائج تؤكد تحاليل المجموعة الأولى بالنسبة للقطعة رقم 10، التي سكنت في عهد سيدي محمد بن عبد الله والذي أبانت عن نسبة تركيز عالية لعنصر الفضة.

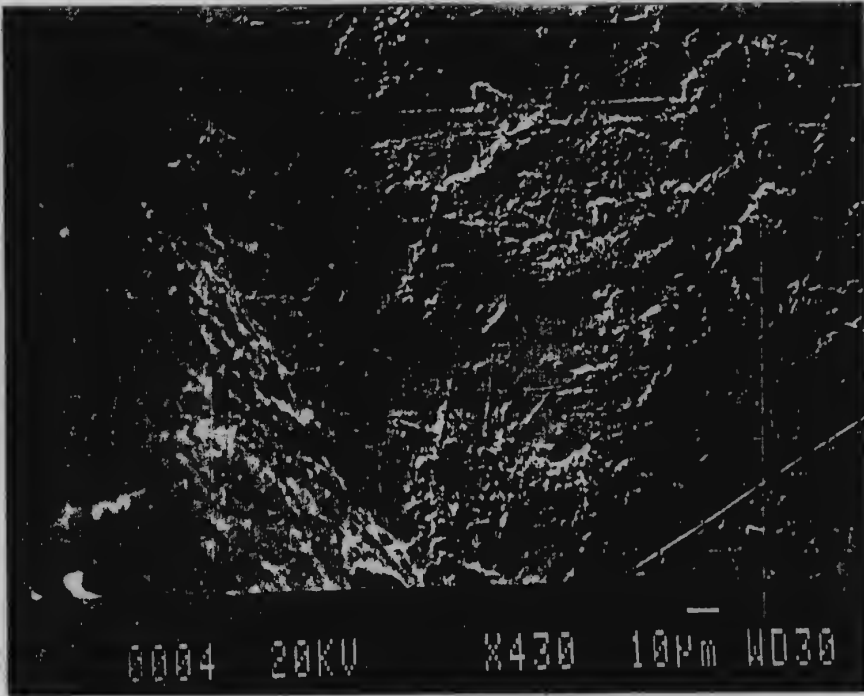
بخصوص القطع النحاسية، نلاحظ أن نسبة تركيز النحاس تتراوح ما بين 71,713% و 88,625%، ونلاحظ وجوداً قوياً للرصاص، إذ تتراوح نسبته ما بين 10,799% و 21,325% (انظر القطعتين رقم 5 و 6 فلسي 1271 و 1272)، وحضوراً قوياً للزرنିخ بنسب متفاوتة ما بين 3,660% و 6,131%. وتتراوح نسب تركيز القصدير ما بين 1,568% و 4,087%، كما يوجد الحديد بنسب ضعيفة في قطعتين (فلس 1271 — رقم 5 — و 1272 — رقم 6)، وتتراوح نسبة الزنك ما بين 1,083% و 1,450%.

من خلال هذه التحاليل يمكن الخروج بعدة ملاحظات :

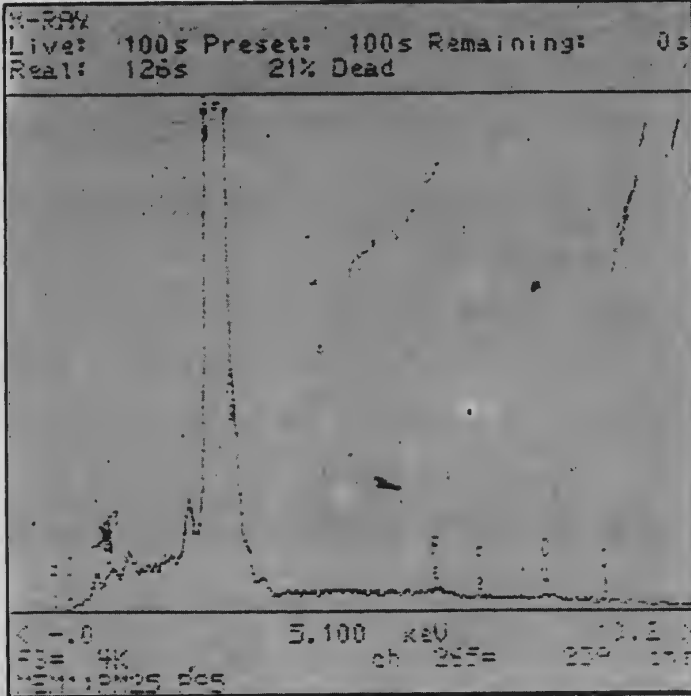
(1) إن التحاليل تكشف عن سلامة الكتلة المعدنية والنقدية المغربية قبل إصلاح 1881، إذ يستحيل الحفاظ على نسب عالية لتركيز الفضة دون وجود كتلة معدنية قادرة على إمداد النقد المغربي بما يحتاجه من عملات. فنسبة 90% تؤكد بما لا شك فيه استناد العملة المغربية الفضية إلى كتلة معدنية قوية.

(2) إن نتائج تحليل القطع النحاسية وخصوصاً المجموعة الثانية تبين أن مكونات الفلس ظلت ثابتة ومتميزة بتواجد نسبة كبيرة من النحاس إلى جانب نسب هامة للرصاص، وهذا بدوره يدل على وجود كتلة معدنية نحاسية هامة.

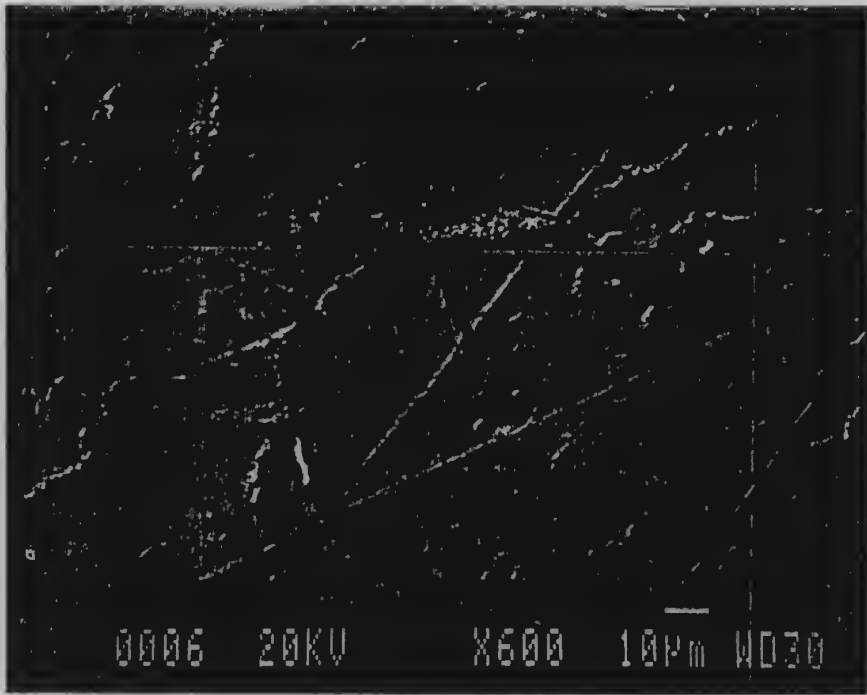
(10) من خلال عمليات مختبرية أجريت على نقود فضية إدرسية وموحدة بالإضافة إلى النقود العلوية، تظل الدراهم الموحدة الوحيدة التي تفوق نسبة تركيز الفضة فيها 99%.



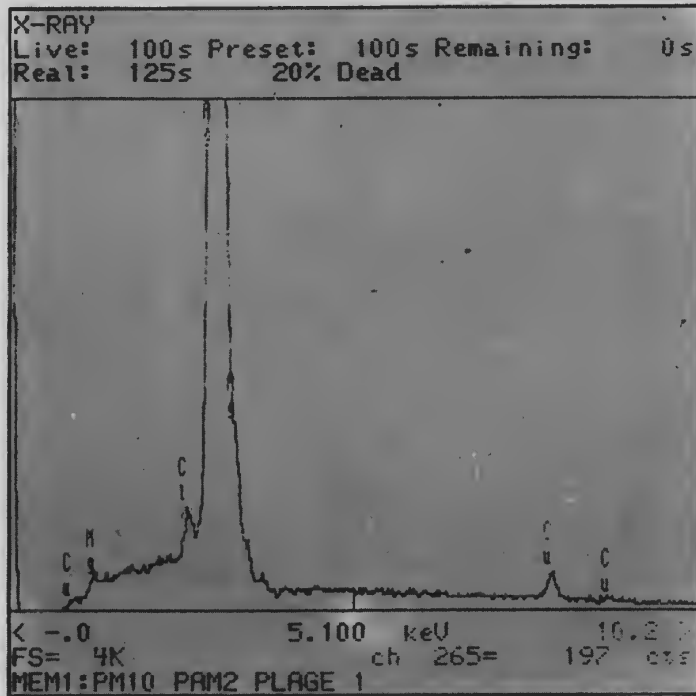
درهم ضرب سنة 1702/1114 — 1703 عهد مولاي إسماعيل
صورة رقم 2



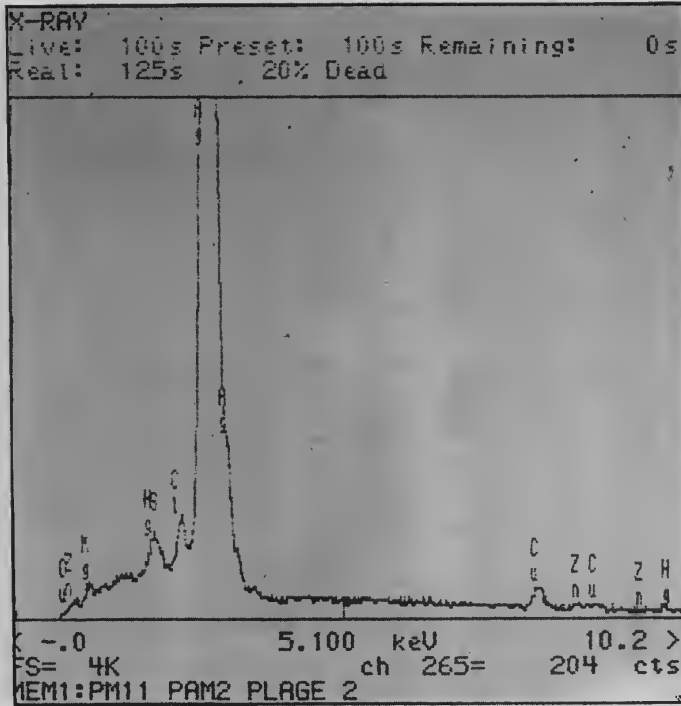
درهم ضرب بمراكش سنة 1702/1114 — 1703 (رقم 1)
رقم 2 — PM 25



درهم ضرب سنة 1702/1114 — عهد مولاي إسماعيل
صورة رقم 3

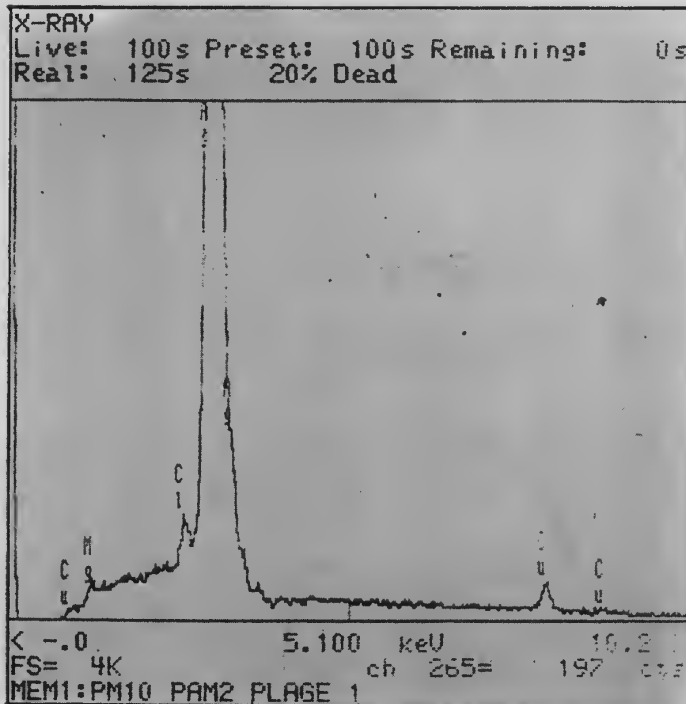


تحليل درهم ضرب بمراكش سنة 1767/1181 (رقم 2)
رسم 3 — PM 10



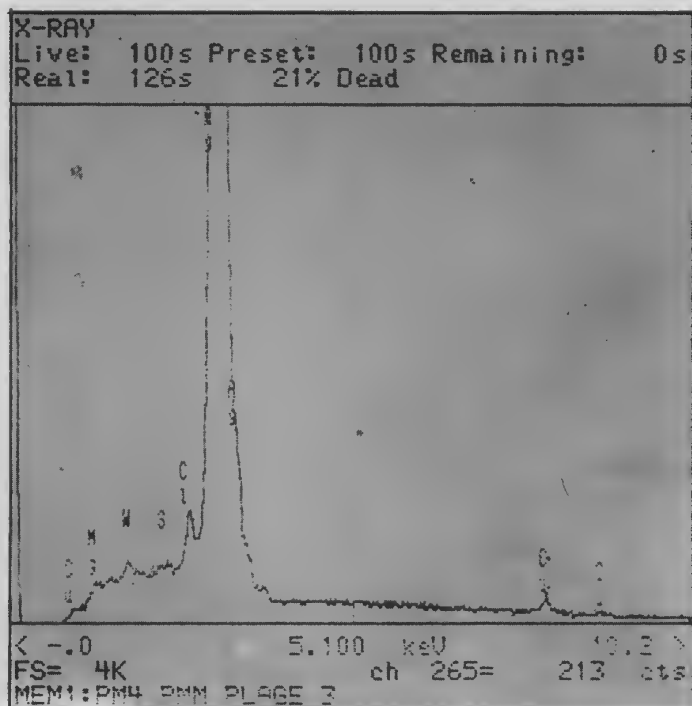
تحليل درهم ضرب بمراكش سنة 1767/1181 (رقم 2)

رسم 4 - PM 11



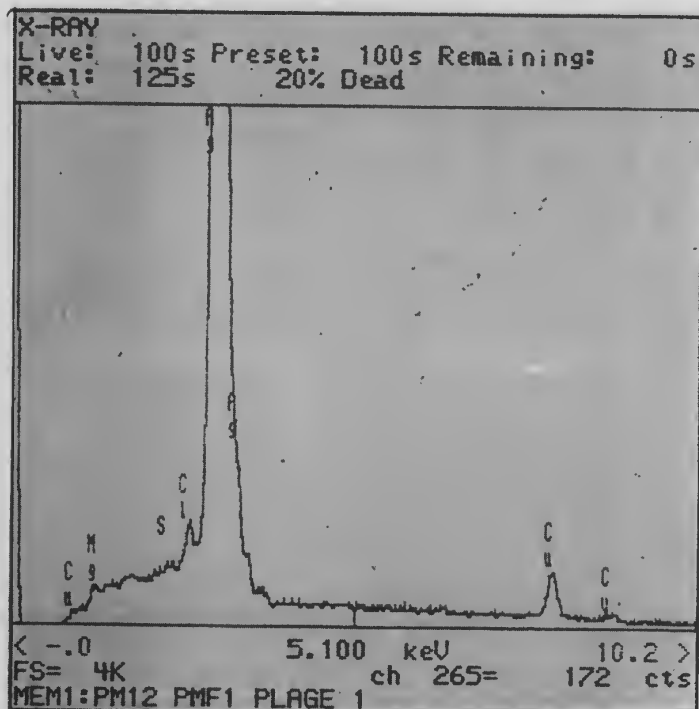
درهم ضرب بمراكش سنة 1838/1254 (رقم 3)

رسم 5 - PM 2



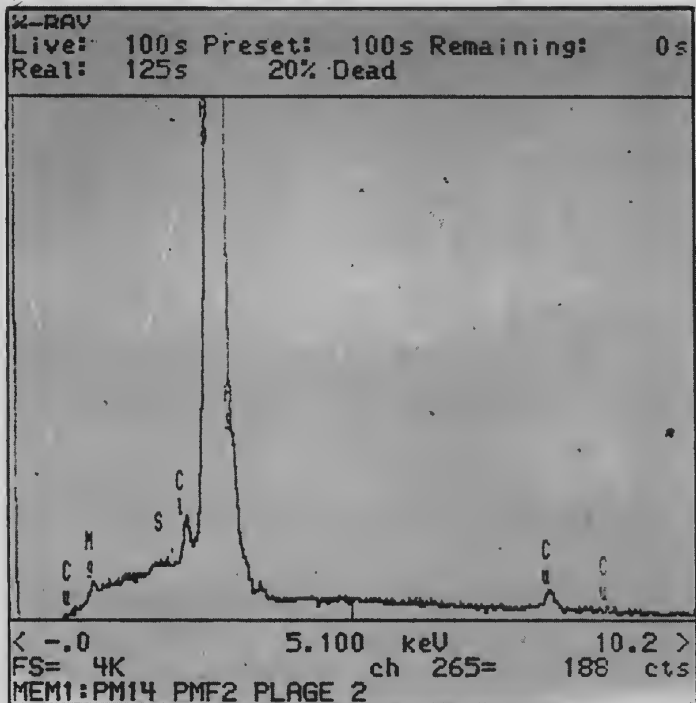
درهم ضرب بمراكش سنة 1838/1254 (رقم 3)

رسم 6 — 4 PM



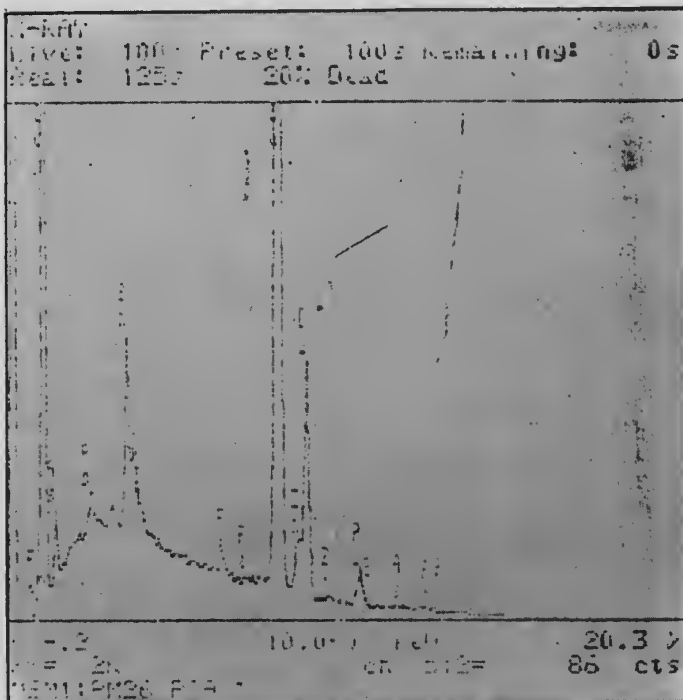
تحليل درهم ضرب بفاس سنة 1868/1285 (رقم 4)

رسم 7 — 12 PM



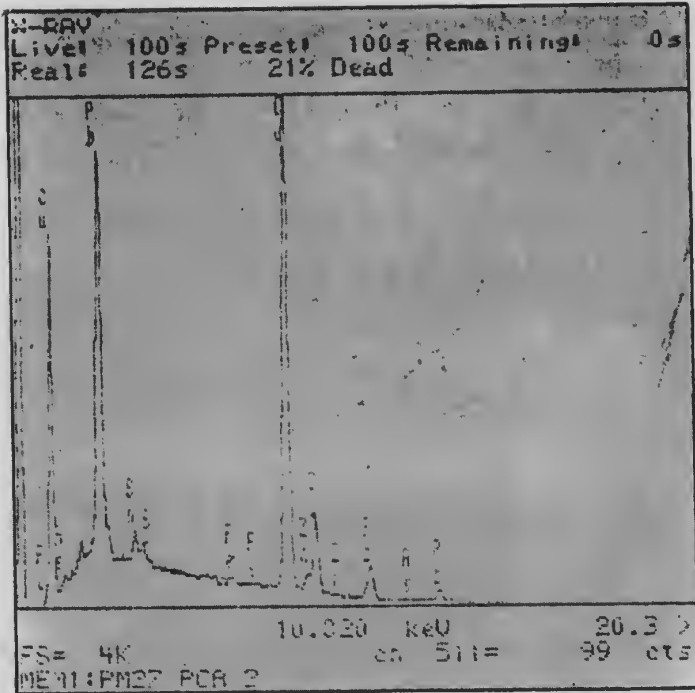
درهم ضرب بفاس سنة 1868/1285 (رقم 4)

رسم 8 - 14 PM



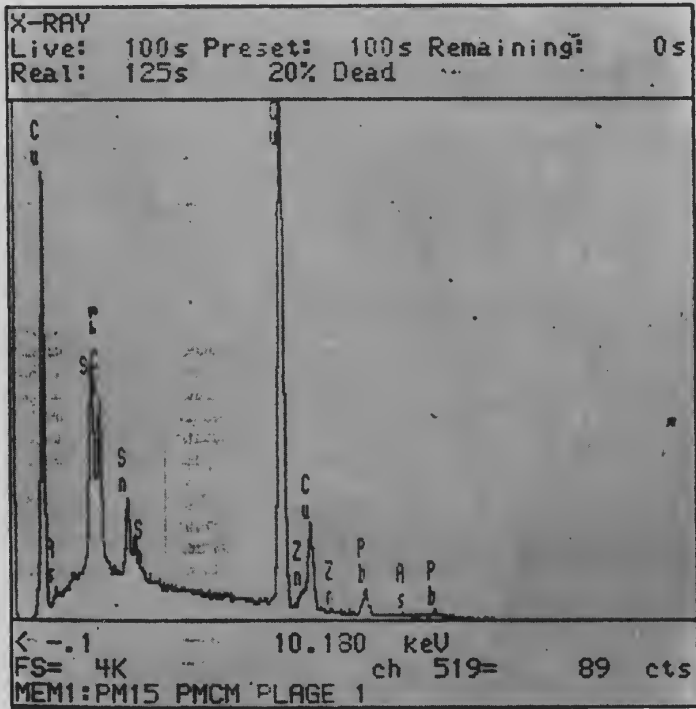
فلس نحاسي ضرب سنة 1854/1271 (رقم 5)

رسم 9 - 26 PM



فلس نحاسي ضرب بتطوان سنة 1855/1272 (رقم 6)

رسم 10 — PM 27



فلس نحاسي ضرب بفاس سنة 1871/1288 (رقم 7)

رسم 11 — PM 15

(3) إن المعدن الذي سككت منه القطعة التي ضربت في 1271 / 1854 ليس هو المصدر الذي سككت منه قطعة تطوان 1272 / 1855 رغم أنهما ضربتا في عهد مولاي عبد الرحمان، وهذا يدل على تعدد مصادر التمويل المعدني.

(4) إن وجود عناصر كيميائية أخرى بنسب ضعيفة : (ما بين 1 — 5 في المائة) أو كشوائب (P, P.M) أجراء من مليون) تدل على اختلاف التقنيات المستعملة في دور السكة، فوجود هذه العناصر يعود بالأساس إلى طرق الصهر وتصفية معادن النحاس.

III — قراءة لموضوع الإصلاح النقدي (1881) : نحو فرضية

بناء على التحاليل المختبرية، نعيد التساؤل الذي طرحناه في بداية هذه المقالة : هل عرف المغرب حقا إصلاحا نقديا سنة 1881 ؟

لننتقل إذن من سلامة التحاليل المختبرية المقدمة، ولنقبل بفرضية مفادها أن المغرب كان يملك قبل «إصلاح 1881» كتلة معدنية ونقدية هامة وأن ضرب السكة بالخارج سمح بنزيف هذه الكتلة نحو الخارج وبالحصول نحو فرنسا. إن التفاسير التي طرحت حول موضوع الإصلاح النقدي تدفعنا إلى طرح ملاحظتين :

1 — إن تقييم «الإصلاح النقدي» الذي أعلن عنه سنة 1881 انطلاقا من المكتوب، ولو تعلق الأمر «بوثائق»، سيؤدي إلى نفس التفكير الذي كتبت به هذه المعلومات النصية، وحتى لو تعلق الأمر «بسجل بليمي»، فهذه الوثائق لاشك أنها أنتجت في إطار تاريخي معين وأنها تأثرت بحمى الصراع الذي كان قائما بين المغرب والقوى الاستعمارية الأوربية وعلى رأسها فرنسا. فلذلك يجب أن نتعامل مع هذه النصوص بشكل انتقائي وبقراءة نقدية جادة. إن أي استغلال مثمر للمعلومات النصية لا يمكن أن يتم إلا إذا وضعت في الإطار التاريخي المحصور بين 1860 و1904، لاسيما وأن النصوص نتاج لظرفية تاريخية محددة ؛ ولذلك تبقى كثير من الحقائق غائبة، خصوصا وأنه يظهر أن هناك وفي كثير من الحالات عدم توافق بين ما وُثق والواقع النقدي الذي عاشه المغرب بعد 1860.

إن استغلال المعلومات النصية يبقى ضروريا، لكنه لن يكون ذا مردودية دون وضعها في إطار شروط معينة.

2 — إن تقييم الإصلاح انطلاقا من وزن القطع النقدية يعد عملية ناقصة، لأن الدراسات الحديثة في مجال النقود⁽¹¹⁾ أثبتت أن أي عملية من هذا القبيل تقتضي أخذ ثلاثة مقاييس بعين الاعتبار : (1) وزن القطعة، (2) مدى تركيز نسبة المعدن في القطعة وعلى الخصوص الذهب والفضة، (3) حجم القطعة النقدية. وانطلقت هذه الدراسات من فكرة مفادها أن الوزن مرتبط بنسبة تكتل المعدن وصفائه. وبناء على هذا يمكن أن تتأثر نفس الكمية، أي الوزن بمتغيرين : حجم القطعة والمكونات المعدنية. ولذا يمكن أن نصل إلى حالتين :

الأولى : أن المعدن الرئيسي المكون للقطعة ثابت في نسبته ؛ وتبعا لذلك سيكون الوزن ثابتا. وإذا ما تغير، فهذا يعني أن حجم القطعة تغير.

الثانية : أن نسبة تركيز المعدن الرئيسي في القطعة تغيرت، وعمليات مراقبة الوزن والحجم داخل المختبر سمحت بفرز الملاحظات التالية⁽¹²⁾.

— إذا كان الوزن يتناقص وظل الحجم ثابتا، فهذا يعني أن تخفيضا وقع في قيمة القطعة النقدية بنقص في نسبة تركيز المعدن الرئيسي. وفي هذه الحالة يظل الحجم ثابتا.

— إذا ظل الوزن ثابتا والحجم يتضخم، فهذه الحالة تعني أن تدني نسبة تركيز المعدن الرئيسي، أي انخفاض القيمة عوض بتضخم الحجم.

ويمكن ملاحظة هذه الظواهر إذا علمنا أن «الكتلة الكمية» (La masse volumique) تتغير من معدن لآخر : فمثلا كثافة الذهب = $19,3 \text{ غ/سم}^3$

(11) انظر مثلا بعض الدراسات التي نشرت في الدورية المتخصصة في النُمُيات :

Revue numismatique.

— J.N. Barrandon (1985), «Variations métrologiques des monnaies d'or . une donnée méconnue : le volume du plan», *Revue numismatique*, T. XXVII, pp. 7-22.

— F. Delamare, P. Montmitonnet et C. Morrison (1984), «une approche mécanique de la frappe des monnaies. Application à l'étude de l'évolution de la forme du solidus byzantin», *R. numismatique*, T. XXVI, pp. 7-39.

(12) هذه الملاحظات يمكن تطبيقها بالأساس على النقود الذهبية والفضية.

والفضة = 10,50 غ/سم³ والنحاس = 8,92 غ/سم³. ولذلك يظهر مثلاً، بالنسبة لقطع النقود الفضية، أنه في حالة الاحتفاظ بالوزن وتُحْفِضت نسبة تركيز الفضة في القطعة وتعويضه بالنحاس، فإن الحجم سيتضخم.

إن دراسة «الإصلاح النقدي» الذي عرفه المغرب سنة 1881 لا يمكن أن تتم إلا بمعرفة وقياس الكتلة المعدنية والكتلة النقدية عبر متابعة نسب تركيز الفضة داخل القطع المسكوكة قبل 1881 وبعده. وتوفر المعلومات عن الكتلة المعدنية يمكن أن يعطي أجوبة عن مستويات استقرار أو انخفاض قيمة النقود المغربية بشكل علمي، لما نعرفه عن ارتباط قيمة النقود بالكتلة المعدنية.

طرحنا التفسير السابقة مسألة «الإصلاح النقدي» الذي عرفه المغرب في إطار ما ترتب عن هزيمة المغرب أمام الإسبان سنة 1860 وأن الغرامات والقروض وانخفاض قيمة الفضة في الأسواق العالمية أدى إلى تطبيق الإصلاح النقدي لسنة 1881.

أعطت التحاليل المختبرية عناصر لتساؤلات تذهب إلى غير ما تطرحه النصوص المكتوبة. إن قراءة الوثيقة/القطعة النقدية، وتأويلها ومدى التمكن من وسائل التحليل المختبري قد يؤدي إلى معرفة للكتلة النقدية والمعدنية وإلى توفير معطيات متعلقة بتقنيات الضرب ومنابع المعادن التي سكنت منها النقود.

والحديث عن الكتلة المعدنية يؤدي بنا إلى التساؤل عن مصادر التكوين المعدني؛ فالدراسات الميدانية للمناجم المغربية القديمة، وعلى الخصوص مناجم الفضة والنحاس، تؤكد على أهمية النشاط المعدني والتعديني في التاريخ المغربي. وإذا كانت مناجم الفضة قد «توقفت» عن إنتاجها الضخمة التي عرفها المغرب من عهد الأدارسة — على الأقل — إلى نهاية العصر الموحدوي (أواسط القرن الثالث عشر الميلادي)، فإن مناجم النحاس ومعادن أخرى استعادت أو بدأت نشاطها منذ عهد السعديين. وعرفت مناجم نحاس الأطلس الصغير نشاطاً متميزاً خلال القرن التاسع عشر. (تازلاغت ومجموعة مناجم تالات نوامان وتاتات وأكوجكال). ولذلك يمكن القول بأن النشاط المعدني والتعديني — خصوصاً فيما يتعلق بإنتاج النحاس — لم يكن عائقاً، بل إن الرصيد المعدني والنقدي الذي احتفظ

به المغرب منذ عهد الأدارسة ظل قائما إلى حدود نهاية القرن التاسع عشر وأن الكتلة المعدنية النحاسية «ستتضخم» في القرن التاسع عشر للنشاطات المتميزة لمناجم النحاس. ونخلص إلى أن الرصيد المعدني والنقدي الذي كان يملكه المغرب قبل 1881 كان قادرا على تغطية الرواج التجاري ولذا يجب توجيه الاهتمام إلى نقطة تشكل بيت القصيد في هذه الفرضية ؛ ويتعلق الأمر بمعرفة مستويات الاستنزاف الذي تعرضت له العملة المغربية بعد 1881 وطرق تنفيذها لإضعاف الكتلة المعدنية.

إن سك النقود المغربية بأوروبا يدخل ضمن مسلسل عرفه المغرب منذ أواسط القرن التاسع عشر ؛ ولذلك يجب معالجة «الإصلاحات النقدية»، التي أراد المخزن تطبيقها سنة 1881، ضمن الوضعية النقدية الداخلية والظرفيات النقدية التي كانت تعيشها الدول الأوروبية ؛ وعلى الخصوص فرنسا لما لعبته من دور في الانهيار النقدي الذي عم المغرب في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ويجب الإشارة إلى أن قضية «الإصلاح النقدي» كانت مفروضة على المغرب. فالمخزن المغربي كان له إحساس قوي — رغم قبوله بضرب النقود بأوروبا تحت ضغط مؤتمر مدريد 1880 — بسياسة الدولة الأوربية لاستنزاف العملة المغربية ؛ وانعكس ذلك في العديد من الظواهر الحسنية، عندما أكد السلطان مولاي الحسن على «صفاء الضرب» بدور السكة الفرنسية ومراقبة ذلك بشدة.

إن ضرب السكة بفرنسا على الخصوص أدى إلى خسارة نقدية على مستوى الكتلة المعدنية. فالمخزن كان يسلم للدور السكة الأجنبية ما يقابل النقود المسكوكة بالخارج وزنا على شكل «لويز» أو ريال أو درهم مغربي أو أرحاء من الفضة أو الذهب، أي ما يمكن أن نسميه بالكتلة المعدنية، وكانت عملية التزوير تمرر على الأمناء المغاربة الذين لم يستطيعوا «تذويق السكة». وقد لامس عمر أفا هذا المشكل عندما أشار انطلاقا من بعض المراسلات إلى تلاعبات دور السكة الأوربية من تنقيص في الوزن والزيادة في أعدادها، كما أن دانييل أوسطاش عبر عن نفس المشكل عندما كان يتساءل عن سبب عدم موافقة ما تم الاتفاق على سكه في الدور الباريزية وما تسلمه المخزن المغربي، أي أن السك بالخارج أدى إلى تضخيم السكة المغربية وإفراغها من أي قيمة تداولية لإتاحة المجال وبكل الامتيازات

للعملات الأوربية للرواج المتزايد. وقد نبه بعض المغاربة إلى ذلك عندما فسر الطاهر الأودي عمليات الأوربيين من وراء سك العملة بالخارج بالبحث عن الأرباح و«الرغبة في إضعاف مالية المخزن ونفوذه»⁽¹³⁾.

إن عمق مشكلة النقود المغربية أواخر القرن التاسع عشر لا ينحصر في أن ضرب السكة بالخارج يؤدي إل نزيف معدني، ولا في شراء الفضة المغربية بثمن أقل من ثمن السوق العالمية، ولا في استرجاع النقود الفرنسية المتداولة بالمغرب، ولا إلى التناقص المتزايد لقيمة النقود المضروبة بازدياد «أتعابها» من حمل وحراسة ؛ بل إن كل هذه الظواهر تشكل حلقات من مسلسل بدأت في تنفيذه الدول الأوربية كخطة ترمي إلى إفراغ السكة المغربية من أية قيمة تداولية لا تعطي للمغرب إلا مظهر التداول النقدي لعملة مغربية مع تحكم العملة الأوربية، وعلى الخصوص الفرنسية منها في السوق التجاري الداخلي والخارجي. وهذا ما جعل النقود المغربية المضروبة بالخارج تتطلب أوقاتا طويلة لتصل إلى بعض المناطق المغربية.

لم تكن عملية ضرب النقود بالخارج وليدة إصلاح مطلق بقدر ما كانت نتيجة لضغوط خارجية، وعندما يتعلق الأمر بقرار وطني داخلي كان الإجماع على رفض ضرب العملة بالخارج⁽¹⁴⁾ إدراكا من المغاربة آنذاك لعمق المشكل وربطهم قضية السيادة الوطنية بالتحكم في العملة الوطنية. إلا أنه نتيجة للضغوط الأجنبية القوية، كانت قرارات المخزن لاتتجاوز مرحلة التشريع. والحصيلة أن استنزاف العملة الوطنية تتابع على المستوى الكمي والكيفي.

عمر أفا يرجع انهيار العملة الوطنية إلى أن احتلال السكة الأجنبية لمجال التداول النقدي المغربي جاء نتيجة عجز دور السكة المغربية، أي أنه سقط في الرؤيا التي تقول بتخلف المغرب في المجال النقدي ووجوب الإصلاح⁽¹⁵⁾.

(13) انظر عمر أفا (1988)، مسألة النقود، ص. 54.

(14) انظر : عمر أفا (1988)، نفس المصدر، ص.ص. 57 — 58، 238 (موقف اللجنة الاستشارية).

(15) ثبتت التحليلات المختبرية أن دور السكة المغربية كانت بريئة. والحديث عن المستوى التقني لا يمكن أن يتم إلا بعد تطبيق التحليلات المختبرية التي تتيح معلومات تقنية دقيقة يمكن أن ترسم لنا مستويات وصور التقنيات المستعملة آنذاك ؛ وإذ ذاك يمكن مقارنتها مع مثيلاتها الأوربية.

إن الاحتلال الأوربي لمالية المغرب لم يقع سنة 1904. لقد بدأ تنفيذه أواخر القرن التاسع عشر، وعلى الخصوص ابتداء من 1881 مع بداية ضرب السكة المغربية بالدول الأوربية. والإصلاح النقدي فرض على المغرب وعلى الخصوص من لدن فرنسا التي سلكت سياسة سلب السيادة المغربية عن طريق مهاجمة العملة الوطنية، وشعر المخزن بذلك. لذلك أتت العديد من الرسائل والظواهر لتعلن ذلك القلق من التحولات التي تعرفها العملة الوطنية.

إن التحدي الذي فرضه الأوروبيون على المغرب بامتلاك حق ضرب سكته وما نتج عنه لم يستطع المغاربة التغلب عليه لسبب واحد يتمثل في التفاوت التقني بين الجانبين. وقد أورد عمر أفا مجموعة من الرسائل السلطانية تحت الأمانة على التنبه والتأكد من جودة النقود المضروبة بالخارج، وأن ذلك من صميم مهامهم في حين كان هؤلاء يتذرعون بأن ذلك: من عمل الصاغة.

ولإدراك حجم الخسارة والانهيار النقدي الذي عرفه المغرب غداة «الإصلاح النقدي» ولمعرفة الأسباب الحقيقية، تعطينا التحاليل المختبرية معلومات تقنية متعلقة بنسب تركيز الفضة في القطع الفضية، وأخرى بالمكونات الكيميائية للفيلوس النحاسية التي اعتمدها جرمان عياش كنموذج لما عرف بالانهيار النقدي. تشكل هذه التحاليل نتائج متجانسة، الشيء الذي يدفعنا إلى استغلالها. والخلاصات العامة التي توصلنا إليها هي أن كل القطع الفضية التي تم تحليلها — والتي سككت قبل 1881 — تتكون بنسب كبيرة ومطلقة من الفضة فقط ؛ إذ تفوق نسبة تركيز الفضة في القطع 90%، كما تتكون من نسب صغيرة من النحاس لا تتعدى 4,5%.

أما القطعة المضروبة بباريز (نصف درهم، رقم 2 — المجموعة I)، فإنها لا تملك من الفضة إلا الاسم ؛ إذ أن مكوناتها تتمثل بنسب كبيرة من الفضة والرصاص والنحاس والقصدير، ونسب ضعيفة من الحديد والزنك. أما النيكل والزرنيخ فيشكلان شوائب في هذه القطعة.

انطلاقاً من صحة نتائج التحاليل المختبرية يمكن أن نجزم بأن دور السكة بفرنسا كانت لها نية مسبقة في إفراغ النقد المغربي من أي قيمة وأنها كانت تنفذ سياسة فرنسا الاقتصادية للهيمنة على المغرب الذي لن يتم إلا عبر إخضاع الاقتصاد الوطني من خلال التحكم في مجال تداوله النقدي عن طريق النقود الأوربية

— الفرنسية — أو الاسراع بالانهيار النقدي للعملة المغربية لن يتم إلا عن طريق الإجهاز على الكتلة المعدنية النقدية التي ظلت تصارع تسرب العملات الأجنبية. وانطلاقا من نتائج التحليل المختبري، يمكن أن نلخص هذه العملية فيما يلي :

لجأت دور باريز إلى أخذ الفضة والذهب المغربيين، أي الكتلة المعدنية برسم سكها في إطار «الإصلاح». إلا أنها كانت تعيد إلى المغرب قطعا نقدياً قيمتها بعيدة كل البعد عما أخذته من مقابل⁽¹⁶⁾ زيادة على ما كانت تقتطعه من «أتعاب». وشكلت هذه العملية في نهاية المطاف وتيرة النزيف الذي تعرضت له العملة المغربية والتي كانت موضوع اهتمامات المخزن الذي كان يثير هذه القضية من خلال مجموعة من المصطلحات الواردة في النصوص «كصفاء العملة» و«العار» و«التدويق». ورواج عملة بهذه الصيغة «عملة مغشوشة» سيفقدها مصداقيتها، وسيزيد من تهافت الناس على العملة الأجنبية والمقاومة التي كانت تبديها العملة الوطنية إلى حدود 1881 والمستندة إلى كتلة معدنية مقاومة، لم تعد ممكنة لنزيف هذه الكتلة نحو الخارج وتعويضها بكتلة معدنية لا قيمة لها، وتوالي عقود ضرب العملة بالخارج انعكاس لوتيرة نزيف الكتلة المعدنية.

إن إمكانيات المغرب التقنية آنذاك لم تُمكن من الكشف عن هذا الغش المقصود من لدن الدول الأوربية⁽¹⁷⁾. فالقطة المضروبة بباريز سنة 1882/1299 (رقم 2 — المجموعة I) — وانطلاقا من النموذج الذي غمك — تشبه ظاهريا كل القطع الفضية. ولكي تصبح مساوية للوزن المطلوب أضيف عنصر الرصاص إلى جانب النحاس والقصدير. ولتبييض هذين العنصرين — لأن هذه المكونات لا تعطي قطعة فضية من حيث اللون — أضيف عنصر الزنك كشائب ؛ مما يعطي للقطعة في نهاية الأمر شكلا مشابها للقطع الفضية العادية، مع أنها لا تساوي في أفضل الحالات 25% من قيمتها الحقيقية. وهنا تظهر أهمية النزيف الذي أصاب العملة المغربية في أواخر القرن التاسع عشر.

(16) لإثبات هذه الفرضية يلزم تحليل القطع النحاسية والفضية التي سكّت في أوروبا بعد 1881 بشكل منهجي. وفي حالة تأكيد فرضية النزيف المعدني، يمكن للتحاليل المختبرية أن تعطي معلومات هامة حول هذا الموضوع.

(17) في إطار الاتفاقيات المبرمة بين المغرب ودور السكة بباريز كانت تحدد نسبة تركيز الفضة في القطع النقدية مع قطرها ووزنها. ولذا يظهر أن عملية الغش كانت مبيتة.

لننتقل إذن من فكرة أن الذي جعل مقاومة المغرب مستمرة إبان القرن التاسع عشر هو ذلك الرصيد النقدي الذي امتلكه عبر قرون طويلة من التجارة مع ممالك السودان والعالم الإسلامي والدول الأوربية. والذهب الواصل من إفريقيا السوداء كان يكتنز بنسب كبيرة في عدد من المراكز التجارية المغربية — كما احتضن المغرب أكبر مناجم الفضة في حوض البحر المتوسط (جبل عوام، زكندر، تامدلت، تدغة)⁽¹⁸⁾.

فرضيتنا تقول بأن المغرب كان يملك على الأقل إلى حدود 1881 كتلة معدنية نقدية مهمة وبأن التزيف أصابها غداة قيام الأوربيين بضرب السكة المغربية بدور السكة الأجنبية. وحتى نستطيع قياس هذا التزيف، وانطلاقاً من التقدير الذي قدمناه أعلاه، من كون العملة المسكوكة بباريز سنة 1881 فقدت نسبة 75% من قيمتها الحقيقية. وبناء على المعطيات التي أوردناها أوسطاش، يمكن أن نقدم تقييماً افتراضياً للتزيف الذي أصاب الكتلة المعدنية المغربية. فأوسطاش يقدم لنا، انطلاقاً من وثائق جديدة، معلومات مهمة عن عمليات السك بباريز⁽¹⁹⁾.

العقد المبرم بين المغرب ودار السكة بباريز والحكومة الفرنسية في 27 رجب 1298/25 يونيو 1881، يحدد وزن ونسبة تركيز الفضة وقطر كل القطع التي تم الاتفاق بشأنها وهي قطعة 10 دراهم، و5 دراهم، ودرهمين ونصف، ودرهم واحد، ونصف درهم. فبالنسبة لقطعة $\frac{1}{2}$ درهم، وهي النموذج الذي تم تحليله بالمختبر، تم الاتفاق بين الطرفين على أساس أن يكون الوزن 1,455 غ ونسبة تركيز الفضة 83,5% وبقطر 14,5 ملم. العقد ينص على سك عملة مغربية لما يعادل 20.000.000 فرنك فرنسي موزعة كالتالي :

(18) عرفت هذه المناجم نشاطاً متميزاً بين القرنين II هـ/ VIII م. و VII هـ/ XIII م. وكشفت لنا مجموعة من التحاليل على قطع سككت في العهد الإدريسي وأخرى في العهد الموحيدي على نسبة تركيز عالٍ من الفضة، خصوصاً بالنسبة للنقود الموحدية الفضية. كما أثبتت عشرات التحاليل المختبرية لقطع ذهبية مرابطية وموحدية أن هذه النقود كانت تتكون بنسب كبيرة من الذهب تفوق 90% وتصل إلى 99%. وهذا ما يدل على أهمية الكتلة المعدنية الذهبية التي كان يتمتع بها المغرب في العهد المرابطي والموحيدي.

(19) D. Eustache (1984), *op. cit.*, T.I, pp. 387-400.

- 5 ملايين فرنك كقطع من فئة 10 دراهم بنسبة تركيز 900 ‰.
- مليون فرنك كقطع من فئة 5 دراهم بنسبة تركيز 835 ‰.
- 4 ملايين فرنك كقطع من فئة 2,5 دراهم بنسبة تركيز 835 ‰.
- 4 ملايين فرنك كقطع من فئة 1 درهم بنسبة تركيز 835 ‰.
- 5 ملايين فرنك كقطع من فئة $\frac{1}{2}$ درهم بنسبة تركيز 835 ‰.

وتم تنفيذ هذا العقد بين 1881 و1884، وسلمت القطع النقدية إلى المغرب بين 15 أكتوبر 1881 و13 يونيو 1884 :

الإصدار الأول مؤرخ في 1882/1299، وتم بموجبه سك 13.527.335 قطعة «فضية» من فئة $\frac{1}{2}$ درهم، أي ما يعادل 19682 كلغ من الفضة بنسبة تركيز تساوي 83,5 ‰.

وإذا أخذنا بصحة تحليلنا المختبري، فإن القطع المسكوكة لا تحمل إلا 25% من قيمتها الحقيقية، أي أن دار السكة بباريز إذا أخذت على الأقل ما قيمته 19682 كلغ من الفضة فإنها أعادت إلى المغرب — على شكل نقود — فقط 4920,5 كلغ «واحتفظت» بـ 14761,5 كلغ⁽²⁰⁾.

وإذا انطلقنا من أن دار السكة بباريز مارست نفس الغش في كل العملات التي سكّت بفرنسا برسم الإصدار الأول، فقد أخذت من المخزن المغربي ما مقداره : 101.267 كلغ من الفضة، وأعادت له فقط 25.316,75 كلغ «واحتفظت» بما مقداره 75950,25 كلغ⁽²¹⁾.

في العقد الثالث المبرم بين المخزن المغربي ودار السكة بباريز في فاس بتاريخ 17 جمادى II 1309/18 يناير 1892 تم تكليف الوسيط الفرنسي Gaiffe بصهر

(20) المقادير تعني أساسا القيمة الفعلية، لأن فرنسا أعادت إلى المغرب نفس المقادير — على مستوى الوزن — وأكثر.

(21) إن الأمر يتعلق بافتراضات. ولإثبات الكميات التي «احتفظت» بها دار السكة بباريز، يجب القيام بتحليل مختبرية متنوعة على كل القطع التي سكّت بعد 1881.

ما يعادل 7500 كلغ من الدراهم القديمة⁽²²⁾ وسكها قطعاً من فئة درهم ودرهمين ونصف.

وفي العقد الرابع الموقع بمراكش في 2 ربيع I 1315/3 غشت 1897 (في عهد مولاي عبد العزيز)، تم أيضاً صهر 400 كلغ من الدراهم القديمة و75 كلغ من حلي الفضة.

الإصدار الثاني مؤرخ في 1891/1309 إلى 1902/1319 وبلغ وزن ما تم سكه رسمياً ما مقداره : 120.427 كلغ من الفضة. وإذا ثبت أن الإصدار الثاني خضع لتزييف في سك النقود المغربية، فإن المقدار الفعلي الذي أعيد إلى المغرب يعادل 30106,75 كلغ فقط و«احتفظت» دار السكة بباريز بما مقداره 90320,25 كلغ من الفضة.

والذي يثير الانتباه داخل هذه الافتراضات يكمن في تبيان وتيرة سلب الكتلة المعدنية — نقود قديمة، نقود أجنبية، حلي... — من لدن دور السكة بباريز. فالكتلة المعدنية الفضية كانت تنتقل إلى خارج المغرب وتعوض بمعادن أخرى كالرصاص والنحاس والقصدير، وربما نجد داخل هذه الفرضية تفسيراً للملاحظة التي أوردها أوسطاش حول قفز المقدار المحدد إعادته إلى المغرب في العقد الثالث من 7500 كلغ إلى 9 569,989 كلغ. ويشير أوسطاش عند حديثه عن دور السكة بباريز إلى أشياء خفية أثارت انتباهه ولم يهتد إليها سواء في عمليات الحساب أو في المقادير المعتادة على شكل نقود.

وإذا سلمنا بصحة افتراضنا، يمكن القول بأن ما سلبته دور باريز منذ 1882 إلى 1902 يقدر بـ : 166 270,5 كلغ من مجموع ما قدمه المغرب ككتلة نقدية معدنية حقيقية والتي بلغت 221.694 كلغ (بنسبة تركز الفضة ما بين 83% و90%) وأعيد إلى المغرب فقط ما مقداره : 55 423,5 كلغ، وتمت تغطية فارق الوزن بمعادن أخرى.

إذا اعتمدنا صحة هذه الأرقام والتحليل، فإن عمليات من هذا النوع، الذي نعتقد أن دور السكة بباريز مارسه، ستؤدي إلى انهيار سريع للنقود الفضية

(22) لاشك أن الأمر يعني — كما أثبتت تحاليلنا — دراهم تفوق نسبة تركز الفضة فيها 90%.

المغربية. والإطار التاريخي للمغرب العربي أواخر القرن التاسع عشر يسمح بقبول هذا الافتراض، لكون فرنسا كانت تعمل على احتلال المغرب ومهدت لذلك باحتلال مجال تداوله النقدي وسلب أحد رموز سيادته المتمثل في العملة. وربما يفسر هذا الافتراض كيف أن النقود المسكوكة بباريز لم تستطع منافسة العملات الأجنبية لأنه لا قيمة نقدية لها. والهدف من هذا التزوير يكمن في إفساح المجال للنقود الأوربية للتحكم في السوق المغربية(23).

وتخبرنا النصوص بعزوف الناس عن هذه النقود التي لا تملك في نهاية المطاف إلا القيمة الاسمية، بل إن العقود المبرمة بين المخزن ودور السكة بباريز كانت تهدف إلى سلب المغرب أيضا النقود الأجنبية التي يمكن أن تشكل رصيда معدنيا للنقود المغربية، كما جاء في العقد الرابع (1892) والعقد الخامس (1899) بعد أن سلبت كل النقود المغربية والحلي التي كانت في ملكية المغرب.

فيما يخص النقود النحاسية، أبانت التحليلات المختبرية أن القطع النقدية حافظت على مكوناتها نظرا للتزويد المستمر للكتلة المعدنية النقدية(24). فالمناجم المغربية كانت نشيطة في هذا الاتجاه، خصوصا في القرن التاسع عشر. ونجد صدى لهذا

(23) إن تخفيض قيمة النقود المغربية سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار ؛ وعلى العكس من ذلك، ستحافظ النقود الأجنبية على الأسعار ؛ وبهذا نفهم عزوف الناس عن النقود المغربية. ودراسة الأسعار بالمغرب إبان القرن التاسع عشر يمكن أن يكشف عن جوانب أخرى من تاريخ النقود.

(24) أعطتنا التحاليل المختبرية مجموعة من المعطيات المتعلقة بتقنيات السك النقدي ؛ إذ أن وجود عناصر مثل الرصاص والقصدير كان له دور في التحكم في درجات صهر المعدن، وأعطينا التحاليل نسب تواجد الرصاص في هذه القطع وأنها خضعت للصهر في درجات معينة. فنسبة 10,799 % من الرصاص و 4,087 % من القصدير المتواجدة في القطعة التي سكت بمراكش (PM 15) تؤكد أنها سكت بمعدن صهر في درجة حرارة يمكن تحديدها بين 1000 درجة حرارة و 1050 درجة حرارة. وبالنسبة للقطعة التي سكت بتطوان سنة 1855/1272 (PM 27) درجة صهرها لم تتجاوز 1000 درجة حرارة.

Le plomb abaisse la température de fusion du cuivre jusqu'au point eutectique. Les points de fusion en alliage Cu/Pb et Cu/Sn sont :

Cu à 10 % Pb : 1050°C

Cu à 20 % Pb : 1000°C

Cu à 30 % Pb : 965°C

Cu à 36 % Pb : 950°C

La ligne des eutectiques descend encore de 950°C à 810°C par la présence de l'étain (Sn)

Cu à 10 % Sn = 1000°C

Cu à 20 % Sn = 900°C

الإنتاج في بعض النصوص كما هو الحال بالنسبة للكناش رقم 15 بالخزانة الملكية بالرباط، والذي يتحدث عن وصول 503 رطل من النحاس برسم ضريبة قبيلة تيوت (مناجم تاتاو وتالات نوامان) سنة 1835/1251. ويخبرنا سجل بليميني عن وصول مقادير مهمة من النحاس من مراكش وتارودانت إلى أمين فاس. وعدم استطاعة الأوربيين مواجهة هذه الظاهرة أعطى للفلس مكانته الخاصة في النظام النقدي المغربي، على الخصوص بعد 1881 وهذا عكس ما ذهب إليه جرمان عياش وعمر أفا اللذان يحملان الفلوس النحاسية أسباب الأزمة النقدية.

وانطلاقاً من الافتراض الذي قدمناه بخصوص الكتلة المعدنية الفضية، كان من الطبيعي أن تعوض الكتلة المعدنية النحاسية الكتلة الفضية. والالتجاء إلى النحاس لم يكن وليد ظروف نهاية القرن التاسع عشر، وإنما بدأ في مساندة العملة الوطنية منذ أن بدأت مهاجمة المغرب اقتصادياً وعسكرياً أواسط القرن التاسع عشر. إن التحول الذي عرفته الفلوس النحاسية لا يمكن تفسيره خارج علاقات المغرب مع الدول الأوربية. وبروز قوة الفلوس عكسه ظهور دور السكة بجل المدن المغربية.

إن مهاجمة الدول الأوربية للفلس النحاسي كان يدخل ضمن خططها الرامية إلى إضعاف العملة المغربية، وساعدت ظرفية عالمية آنذاك بروز النحاس ككتلة نقدية. ففي الوقت الذي حافظت فيه النقود النحاسية المغربية على قيمتها المعدنية، عرفت أوروبا، وخصوصاً فرنسا وألمانيا وإنجلترا، ظاهرة تزوير النقود النحاسية، وبرزت بشكل حاد في القرن التاسع عشر، وسببت مشاكل عويصة لهذه الدول مست بالأساس فرنسا التي عرفت أزمة نقدية حادة منذ بداية القرن التاسع عشر من جراء تضخم عملتها، وعلى الخصوص النحاسية منها. ونشير إلى أن علاقة النقود النحاسية بالرصيد النقدي حددت سنة 1792 بنسبة 1 إلى 131 لتصبح 1 إلى 35 سنة 1802، وكانت فرنسا تعاني من تهريب النقود المضروبة خارج فرنسا كالتي سكّت ببرمنكهام والتي كانت تتسرب عن طريق «هامبورغ» و«لوهافر»، وأدت هذه الحركة إلى تضخم العملة الفرنسية؛ إذ عملت النقود المزيفة على الحط من قيمة النقود الرسمية التي تتداول في السوق بسعر أكبر من سعرها الحقيقي، واستمرت هذه الفوضى النقدية من 1815 إلى 1900 واشتدت حركة التزوير

ما بين 1840 و 1860، وكل القوانين الصادرة لإصلاح النقود أصيبت بالفشل ولم تتوقف النقود النحاسية المزورة عن التداول بفرنسا رغم قوانين الحماية الجمركية المتكررة : 22 يونه 1846، 8 ماي 1881، 11 يناير 1892.

ألا يمكن إذن أن نتساءل عن رغبة فرنسا الشديدة في سلب الكتلة المعدنية المغربية وتعويم السوق المغربية بنقود نحاسية مزورة لحل مشاكلها النقدية، وأن الرصيد النقدي المغربي كان يستخدم لسد الثغوب المحدثة في مالية فرنسا في القرن التاسع عشر ؟

* * * * *

إن قراءتنا لموضوع الإصلاح النقدي من خلال تحاليل مختبرية لقطع نقدية سمحت لنا بتقديم افتراضات لا نجادل في أنها تحتاج إلى إثبات أو نفي، عملية تظل ممكنة إذا توفرت شروط ذلك، أي التحليل المختبري لكل العينات التي سكت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين داخل المغرب أو خارجه. ويجب أن تشمل أيضا القطع النقدية المزورة بالإضافة إلى دراسة جمالية القطع النقدية. ويمكن للوثائق النصية أن تعكس الاهتمام الفكري للمجتمع بقضايا النقود.

أفضت قراءتنا لموضوع «الإصلاح النقدي» في القرن التاسع عشر إلى افتراض مفاده أن الدول الأوربية، وعلى رأسها فرنسا، سلبت المغرب في أواخر القرن الماضي كتلته النقدية والمعدنية الفضية تحت غطاء الإصلاح النقدي. وهذه العملية أدت إلى الانهيار النقدي واحتلال مالية المغرب في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، في حين بشكل الرصيد المعدني النحاسي مقاومة في عمليات السلب التي كانت تمارس على العملة المغربية.

هذا الافتراض سمح لنا بتوسيع دائرة التساؤل عن مفهوم «الإصلاح النقدي» وجذوره وميكانيزماته. وهذا ما أدى إلى توسيع دائرة النقاش من مساحة ضيقة : المجال النقدي المغربي إلى علاقاته مع الوضعية النقدية بأوروبا ووضع الموضوع في الإطار التاريخي الذي طبع علاقات المغرب مع الدول الأوربية التي كانت تهدف إلى احتلاله وبالأخص فرنسا.

قراءتنا للموضوع لا تحدد إجابات معينة لموضوع «الإصلاح النقدي في القرن

التاسع عشر» بقدر ما تنحو إلى طرح التساؤلات في مجال واسع يقتضي قراءات متعددة للكشف عن حقيقة «الإصلاح النقدي» ولتوفير عناصر لتساؤلات جديدة.

إن تحاليلنا المختبرية غير كافية، ولكن تجانسها يسمح لنا بالقيام بقراءة معينة لتاريخ النقود بالمغرب مستندة بالأساس إلى الوثيقة/القطعة النقدية للكشف عما تكتنزه من معلومات قد تفيد في إبراز «حقائق» تتعدى تاريخ النقود إلى مجالات أخرى في الحقل التاريخي.

وقراءتنا للموضوع تبين أن قضية «الإصلاح النقدي» معقدة وتحتاج إلى طرح أكبر عدد من التساؤلات لتسهيل عملية صياغة جواب أو أجوبة على إحدى قضايا التاريخ المغربي، ولن يتأتى ذلك دون طرح هذا الموضوع في مجال البحوث المتعددة الاختصاصات.

